أثر الحديث النبوي الشريف في التصحيح اللغوي

د.مختار درقاوي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف– الجزائر

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى بيان أثر الحديث النبوي الشريف في قبول عدد من الاستعمالات التي درج جمع من أهل اللغة على جعلها في خانة الخطأ اللغوي. في حين تبيّن لدى جمع آخر صحّتها لورودها في الحديث النبوي الشريف. وقد أكّد البحث أن التعويل على النص النبوي في قبول استعمال ما يعد طريقا من طرق التيسير على المثقف العربي، وأنّه ينبغي أن لا يحجر على المتكلّم بالعربية إذا وظّف عبارة ما، لها وجه في الحديث النبوي الشريف.

Abstract:

This research seeks to demonstrate the impact of the Hadith in correcting a number of uses that a native speakers said that it is false and was proved right in Hadith. Research shows the reliability of the prophetic text in the correct use of what is a way of easing the methods of the Arab intellectual.

تمهيد:

لاشك أنّ علماء اللغة والبلاغة على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمذهبية قد أثبتوا بما لا يدع في النفس مثقال ذرة من ريبة أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلّم أفصح العرب، وأبلغهم منطقا ومقصدا، ففصاحته "من السمْتِ الذي لا يؤخذ فيه على حقّه، ولا يتعلّق بأسبابه متعلّق"؛ ذلك لأنّ العرب "وإن هذّبوا الكلام وحذقوه وبالغوا في إحكامه وتجويده –إلّا أنّ ذلك قد كان منهم عن نظر متقدّم، وروية مقصودة، وكان عن تكلّفٍ يُستعان له بأسباب الإجادة التي تسمو إليها الفطرة اللغوية"[1].

وما عُرِف ذلك عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، فما كان يتكلّف القول، ولا يقصد إلى تزيينه، ولا يبغي إليه وسيلة من وسائل الصنعة، ولا يجاوز به مقدار الإبلاغ في المعنى الذي يريده، ثمّ "لا يعرض له في ذلك سقَط ولا استكراه، ولا تستزِلُّه الفُجاءة"[2]، لذلك أكّد علماء العربية أنّه "لم يسمع الناس بكلام قط –بعد كلام الله– أعمّ نفعا، ولا أعدل وزنا، ولا أجمل مذهبا، ولا أكرم مطلبا، ولا أحسن موقعا، ولا أسهل مخرجا، ولا أفصح معنى، ولا أبْيَن فحوى"[3] من كلام النبيّ صلّى الله عليه وسلّم.

ومع كثرة اتصاف كلامه عليه الصلاة والسلام بمحاسن العبارة وبجودة السبك وبسداد اللفظ، ودقّ المعنى وجزل التركيب، وعدم التكلّف–فإنّ علماء العربية

---

[1] مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط6، 2001، 281/2.

[2] المرجع نفسه، 282/2.

[3] الجاحظ، البيان والتبيين، تحـ: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط5 ،1985 ،القاهرة 17/2–18.

انقسموا في مسألة جواز الاستشهاد بالحديث في إثبات وتقرير قواعد اللغة ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: قوم منعوا الاحتجاج والاستشهاد بالحديث مطلقا، **كأبي حيّان** النحوي، وشيخه **أبي الحسن ابن الضائع**، وحجّة هؤلاء أنّه سمحت الرواية به بمعناه لا بلفظه، كما أنّ بعض رواته كانوا من المولدين؛ أي من الأعاجم الذين لم يُفْطَروا على العربية الفصحى. ومن الأمثلة التي ضُربت في هذا السياق؛ أي سياق رواية الحديث بالمعنى قوله عليه السلام: "زوجتكها بما معك من القرآن"، إذ جاء في رواية أخرى: "ملَّكتُكَها بما معك من القرآن"، وفي رواية ثالثة: "أمْكَنَّاكها بما معك من القرآن، وفي رواية رابعة: "خذها بما معك من القرآن"[1] فالرسول عليه السلام لم ينطق بكل هذه الألفاظ، بل ربما تلفظ ببعضها.

وكان هذا الدافع الأبرز الذي أدّى **بأبي الحسين ابن الضائع** وغيره إلى اعتقاد أنّ: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب الرئيس في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث...ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلّى الله عليه وسلّم؛ لأنّه أفصح العرب"[2].

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: النكاح- باب تزويج المعسر، 121/6.

وينظر: البغدادي ،خزانة الأدب ولب لباب العرب ،تحـ: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي 1956، 11/1.

[2] البغدادي ،خزانة الأدب ،10/1.

وسار على هذا الطريق – باعتقاد عدم جواز الاستدلال بالحديث – المتقدمون وجمع من المتأخرين، بل إنّ أبا حيان قد زعم أنّه مذهب المتأخرين جميعا، جاء في شرح التسهيل: "إنّ الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، والمستنبطين المقاييس، **كأبي عمرو وعيسى بن عمر** و**الخليل** و**سيبويه** من أئمة البصريين، و**كمعاذ** و**الكسائي** و**الفراء** و**علي بن المبارك الأحمر** و**هشام الضرير** من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك – أي: لم يحتجوا بالحديث – وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[1]، واستثنى أبو حيان من المتأخرين ابن مالك وعدّه نشازا[2]من حيث انفرادُه بالاستدلال بالأحاديث المروية بالمعنى في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب.

وإزاء ما ذكر آنفا نقدّم التعقيبات المجملة الآتية – ثم يأتي التفصيل:

على فرضية أن الحديث رُوي بالمعنى، فإن الراوي مما يُطمأنّ له ويُحتج بكلامه؛ لأنه عاش في عصر الاحتجاج.

إنّ الاحتجاج بالحديث النبوي ليس مقصورا على النحاة المتأخرين، بل ثبت عن جمع من المتقدمين كما سيأتي بيان ذلك.

ضرورة حسن الظن بعدد من النحاة الذين استندوا إلى الحديث النبوي في توجيه نحوي ما أو بناء قاعدة.

---

[1] التذييل والتكميل 5/ ورقة169.

[2] "نشزت النّغمة عن مثيلاتها: نَبَتْ وخرجت عن قاعدتها ... النغمة نشاز: نابية عن مثيلاتها (محدثة)". المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4 1425هـ- 2004، مصر، ص922.

تفنيد حجج عدم الاعتماد على الحديث للرواية بالمعنى:

قدّم جمع من أهل اللغة تعقيبا فنّدوا فيه الحجة التي عوّل عليها أصحاب الاتجاه المانع في رفضهم الاستدلال بالحديث للرواية بالمعنى، مفاده: "وهذه حجة واهية بالطبع، فإنّ رواة الأحاديث كانوا يعيشون في حيّز عصور الاحتجاج، وحتى لو سلمنا جدلا بأنّهم رووا الأحاديث بالمعنى وصاغوها بعباراتهم، فإنّهم ممن يحتج بلغتهم"[1] فليس النظر وقتئذ إلى لفظ الحديث من حيث بناء ألفاظه، وإنّما العصر الذي ينتمي إليها الراوي، إن كان في فلك عصر الاحتجاج انتماؤه، فهذا يجعلنا نطمئن إلى نقله للحديث بالمعنى.

ثمّ إنّ تمّام حسان توسّع في هذا الرأي، مُنَبِّها أنّه كان على النحاة أن يراعوا أنّ الذين تلقّوا هذه الأحاديث تلقيّا مباشرا عن الرسولِ –صلوات الله عليه – كانوا من الصحابة، وهم عربٌ خُلّص، من ذوي الفصاحة والسليقة، فلوإن واحدا منهم خانته ذاكرته في خصوص اللفظ، لأدّى المعنى بألفاظٍ فصيحة من عنده. فإذا سلمنا بذلك انتقلنا من بعدهم إلى رواةِ الحديث من التابعين، وتابعي التابعين، فوجدناهم أحد فريقين؛ لأنّهم كانوا إما عربا أقحاحا يصدق عليهم ما صدق على الصحابة –رضوان الله عليهم–.

وإما من الأعاجم الذين عُرفُوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص، وأنهم إذا تلقوا عن صحابي أو تابعي عضُّوا بالنواجذ على ما كان لديهم، ثمّ إنّهم كان لهم من البَصَرِ بنقد الحديث سندا ومتنا ما يدعو إلى الاطمئنان عليهم وإليهم من حيث المحافظةُ على النص، ولا سيما أنّ الاعتماد على التدوين في ذلك

[1] رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، ط6 القاهرة، ص97.

العصر لابد أن يكون قد خفّف الحمل عن ذواكر الحفاظ من المحدّثين، لا نقول: إنّهم شجعهم على النسيان، وإنّما نقول: أعانهم على عدم النسيان، وعلى ضبطِ النصِّ بالصورة التي تَلَقّوْه بها عن الصحابي أو التابعي ذي السليقة[1]. وهكذا كان ينبغي على جمع من أهل اللغة ممن يعزى إليهم رفض الاحتجاج بالحديث المروي بالمعنى أن ينطلقوا من مبدأ أمانة الراوي وحرصه ومن حجّية العصر الذي عاش فيه. وما كان عليهم رفض الاحتجاج لمجرد النقل بالمعنى دون مراعاة ما سلف من اعتبارات.

تفنيد مقولة أنّ عدم الاحتجاج بالحديث إنما هو موقف النحاة المتأخرين:

إنّ ما ذهب إليه **أبو حيان** من تأكيد أنّ عدم الاحتجاج بالحديث هو موقف المتأخرين إلّا ما كان من **ابن مالك**، فإنّ هذا الزعم مردود؛ لأنّ كتب النحاة من الأندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث، فمنهم **أبو علي الشلوبين، وبدر الدين الدماميني، وابن هشام**، كما هناك **الشريف الصقلي، والشريف الغرناطي** في شرحيهما لكتاب **سيبويه، وابن الحاج** في شرح **المقرب، وابن الخباز** في شرح ألفية **ابن معطي**[2]. ومن الأمور التي أثارت استعجاب **الفاسي** أن تجد **أبا حيان** نفسه يستشهد بالحديث مع شدة إنكاره على غيره، قال **أبو الطيب**

[1] تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط2000، مصر، ص94.

[2] ينظر: عبد الفتاح سليم، موسوعة اللحن في اللغة مظاهره و مقاييسه، ص543.

الفاسي: "بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرات، ولا سيما في مسائل الصرف، إلا أنّه لا يقر له عماد، فهو في كل حين في اجتهاد"[1].

موقف ابن مالك من الاحتجاج بالحديث:

عقّب **سراج الدين البُلقيني** (805هـ) على كلام **أبي حيان** في **ابن مالك** باستدلاله بالأحاديث المروية بالمعنى في إثبات القواعد الكلية، إذ رأى أنّ "الشيخ **ابن مالك** يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث فيأتي به كالاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك، وشيخنا **أبو حيان** يتوقف في ذلك من جهة ما دخله من تغيير الرواة، وأما ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع الاستقراء، فذلك هو الذي تثبت به قواعد أبواب النحو، والذي ذهب إليه **الشيخ ابن مالك** من الاعتضاد حسن راجح"[2].

والذي يشدّ ما ذهب إليه **البلقيني** ويقوّيه مُؤَلَّف **ابن مالك** نفسه، وهو كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"[3]، فقد ذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوها يستبين بها، فأثبت أنّ كثيرا مما ينكر هومن قبيل العربي الصحيح، لوجود وجه أو شاهد من كلام العرب يدعمه ويقوّيه.

---

[1] أبو الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تح: علي حسن البواب ،دار العلوم 1403هـ-1983م الرياض، ص99.

[2] مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني، الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية تح: رياض بن حسن الخوّام ،عالم الكتب، ط1،1998، بيروت، ص28-29.

[3] ابن مالك ،شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: محمد فؤاد عبد الباقي عالم الكتب، ط3،1403 هـ-1983م .

القسم الثاني: قوم ذهبوا إلى جواز الاستشهاد بالحديث مطلقا، **كابن خروف، والصفار، والسيرافي، وابن عصفور، وابن مالك، والزمخشري، وابن هشام،** وغيرهم. وبناء على هذا الرأي يكون الحديث النبوي ثالث ما يعتمد عليه بعد القرآن الكريم والقراءات لإثبات السماع؛ وذلك لسببين:

الأوّل: لأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم هو أفصح من نطق بالضاد.

الثاني: لأنّ الأحاديث أصح سندا من كثير مما ينقل من أشعار العرب. ولهذا قال صاحب المصباح المنير في سياق حديثه عن لفظ "الثناء" بعد أن استشهد بحديث "فأثنوا عليه شرا"[1] على صحة إطلاق الثناء على الذكر بخير أو شر–وليس كما يزعم بعضهم أنّه مقصور على الخير، قال: "قد نقل هذا العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب؛ فكان أوثق من نقلِ أهلِ اللغة فإنّهم يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله"[2].

القسم الثالث: قوم أجازوا الاستشهاد بالحديث المنقول بلفظه ومنعوا الاستشهاد بما نقل بمعناه، يدعَمُ هذا الرأي في ميراث الحضارة **أبو إسحاق الشاطبيّ** (ت790هـ) قال في شرح الألفية: "وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، لهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهَمْدَان، وكتابه **لوائل بن حجر**، والأمثال النبوية، فهذا يصح

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميّت، رقم: 1301. وسنن النسائي، كتاب الجنائز، باب: الملائكة شهداء الله في السماء، رقم: 1933.

[2] الفيومي ،المصباح المنير، طبعة نوبليس، القاهرة ،119/1.

الاستشهاد به في العربية"[1]، وقد نصر **السيوطي**-على الرغم من تردده في المسألة- في كتابه "الاقتراح" هذا الرأي معتقدا أنّ المروي باللفظ نادر جدا يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا[2].

وفي حقيقة الأمر كان يجب أن يكون المعيار الذي يرتكز عليه في قبول الاحتجاج بالحديث النبوي موضوعيا في جميع جوانبه، ليس النزاع مع أصحاب هذا الاتجاه في الأحاديث المروية بألفاظها عن النبي صلى الله عليه وسلّم، ولكن النزاع معهم في سبب العدول عن الاحتجاج بالحديث المروي بالمعنى، هل السبب الراوي؟ إذا كان الأمر كذلك، نبادر فنقول هذا الراوي قد اطمأنّ إليه علماء الشريعة في فقههم وفتاويهم، أفلا نطمئن نحن إليه في بناء قواعد اللغة؟ ثم إنّ هذا الراوي الذي نقل الحديث بالمعنى هومن عصر الاحتجاج الذي اشترطتموه في بناء قواعد اللغة، فمَا ضابطكم في قبول رجل وعدم قبول آخر مع أنّهما من عصر واحد، هذا الذي يُسمّى عصر الاحتجاج ؟

موقف مجمع اللغة بالقاهرة من الاحتجاج بالحديث:

في زاوية أخرى من زوايا بحث أهمية الحديث النبوي في الدرس اللغوي اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارا تيسيريا بشأن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؛ مفاده أنّه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأوّل، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

ويحتجّ بالأحاديث المدوّنة في الكتب المذكورة على الوجه الآتي:

---

[1] خزانة الأدب، 1/12-13.

[2] السيوطي، الاقتراح، تح: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ص16.

الأحاديث المتواترة المشهورة، وما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام، كقوله: "حمي الوطيس"، وقوله: "مات حتف أنفه"، وقوله: "الظلم ظلمات يوم القيامة".

الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات، كألفاظ القنوت، والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها صلى الله عليه وسلّم.

الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.

كتب النبيّ – صلى الله عليه وسلّم–.

الأحاديث المروية لبيان أنه – صلى الله عليه وسلّم– كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل **القاسم بن محمد** و**رجاء بن حيوة**، و**علي بن المديني**، و**ابن سيرين**.

الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة، ذلك أنّ اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أنّ الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، **كمالك بن أنس** و**عبد الله بن جريج** و**الشافعي**. [1]

[1] ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما –مجموعة القرارات العلمية– الدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين مطبعة الكيلاني، 1971، ص3–4. وينظر: محمد الخضر حسين، الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية، طبعة الأميرية ببولاق، شعبان 1355هـ–أكتوبر 1936م، القاهرة، 3/208–209.

العمل التطبيقي تصحيح المخطأ بالحديث النبوي:

سنأتي على ذكر أبواب بعينها من النحو والصرف العربيين، ثمّ التمثيل لهما بجملة من الأمثلة التي جاءت على ألسنة المتكلمين والمثقفين المعاصرين، وبعد ذكر تخطئةِ عددٍ من أهل اللغة لها نثبت إقرار جمْع من اللغويين المُحْدَثين لصحّتَها، وذلك بالاستناد إلى قول النبي صلى الله عليه وسلّم.

اسم التفضيل:

مثال: أيّها التلاميذ أفضلكم عندي **أحاسنكم** أداء للواجب، رَفَض الاستعمالَ بعضُ اللغويين؛ لمجيء اسم التفضيل المضاف إلى معرفة جمْعًا بدل إفراده، والصواب في نظرهم أن يقال: أيّها التلاميذ أفضلكم عندي **أحسنكم** أداء للواجب، بيد أنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة وأحمد مختار عمر وفريق العمل معه في معجم الصواب اللغوي صحّحوا الاستعمال المخطّأ[1] استنادا إلى قوله صلى الله عليه وسلّم: "ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم منّي مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا"[2].

أفعل التفضيل:

"هذا الثوب **أحمر** من ذاك" رَفَضَ بعضهم الاستعمال؛ لمجيء اسم التفضيل من الفعل الذي يأتي الوصف منه على أفعل فعلاء، والصواب في نظرهم: هذا الثوب أشدّ حمرة من ذاك. قد اشترط جمهور النحويين عند صياغة أفعل التفضيل ألا تكون الصفة المشبهة منه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء،

---

[1] ينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي، 14/1.

[2] سنن الترمذي، باب ما جاء في معالي الأخلاق، رقم: 1941، 309/7. من موقع الإسلام:

http// www.al-islam.com

كالألوان والعيوب حتى لا يلتبس اسم التفضيل بالصفة المشبهة[1]، وأجاز الكوفيون ذلك لوروده في السماع، كقوله صلى الله عليه وسلّم في صفة الحوض: "ماؤه **أبيض** من اللّبن"[2].

إشباع كسرة تاء المخاطبة وتحويلها إلى ياء:

مثال: "أين الطعام...هل **أكلتيه؟** رفض بعض اللغويين هذا الاستعمال لزيادة ياء بعد تاء المخاطبة، والصواب أن يقال: أين الطعام...هل أكلته؟ وصحح **أحمد مختار عمر** وفريق العمل معه الاستعمال المرفوض استنادا إلى أن بعض العرب تشبع الكسرة فتحولها إلى ياء، على هذا النحو: أكلتيه[3]، وجاء على هذه اللغة أحاديث كثيرة، منها قوله صلى الله عليه وسلم لبريرة: "لو راجعتيه"[4]، وقوله: "أعصرتيه، فقالت: نعم"[5].

تأخير الخبر إذا كان اسم إشارة:

مثال: "أخي **هنا** منذ الأمس" مرفوض الاستعمال عند بعضهم؛ والسبب منع بعض النحويين تأخير الخبر إذا كان اسم إشارة ظرفا كما في المثال قياسا على سائر الإشارات كهذا وغيرها، والصواب في نظرهم أن يقال: هنا أخي منذ

---

[1] ينظر: فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مطبعة جامعة حلب، 1978، سورية، ص177. وينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي، 19/1.

[2] صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب الحوض، رقم: 6208.

[3] ينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي، 691/1.

[4] صحيح مسلم، باب في معجزات النبي، رقم: 4227، 388/4.

[5] الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تح: محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، د ت ط 277/2.

الأمس. وعدّ جماعة من أهل اللغة الاستعمال المخطّأ من الفصيح لمجيء السماع به، كقوله صلى الله عليه وسلّم: "التقوى ها هنا"[1].

وصف الاسم بما هو عليه:

مثال: "الأيام البيض" رفض عدد من أهل اللغة الاستعمال؛ لوصف الأيام بالبيض، مع أنّ الأيّام بطبيعتها بيض لإشراق الشمس فيها، وعدّ أحمد مختار عمر الاستعمال المخطّأ فصيحا استناد إلى السماع، جاء عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر وأيام البيض صبيحة ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة"[2]. وجاء هذا الحديث من طريق آخر، فعن **أبي ذر** رضي الله عنه قال: "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض؛ ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة"[3].ومن طريق آخر أيضاً جاء عن **عبد الملك بن قدامة بن**

---

[1] صحيح مسلم، باب تحريم الظلم، رقم: 4650، 426/2. وينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي، 26/1.

[2] سنن النسائي 4/ 221، برقم: 2420، والمعجم الكبير للطبراني 2/ 356، برقم: 2499، والمعجم الأوسط للطبراني 7/ 298، برقم: 7550، والمعجم الصغير للطبراني 1342 /، برقم: 913، ومسند أبي يعلى 13/ 413، برقم: 7504، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير 1/ 730، برقم: 7296، وعلق عليه حسين سليم أسد في تحقيقه لمسند أبي يعلى فقال: رجاله ثقات.

[3] سنن النسائي 4/ 222، برقم: 2422، و2423، صحيح ابن حبان 8/ 415،برقم: 3656، وشعب الإيمان للبيهقي 3/ 389، برقم: 3848، وسنن البيهقي الكبرى 4/ 294، برقم: 8227، وسنن النسائي الكبرى 2/ 136، برقم: 2730، وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان: إسناده حسن.

ملحان عن أبيه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة"[1].

جعْل الفعل "انفعل" مطاوعا لـ"فعل":

مثال "**انكسفت** الشمس" مرفوض عند بعضهم؛ لأن الفعل انكسف في نظرهم لم يأت مطاوعا لكسف، والمعنى احتجبت، والصواب: أن يقال: كسفت الشمس. ورأى أحمد مختار عمر وفريق العمل معه في معجم الصواب اللغوي أنّ الاستعمال المرفوض فصيحٌ لمجيئه في السماع: "انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلّم"[2]. وبالرجوع إلى كتب التصريف تأكد من حيث الأصل مجيء بناء "انْفَعل" للدلالة على المطاوعة[3]، نحو: كَسَرْتُه فانْكسر، وشويت اللحم فانْشَوى. ودليل ذلك قول الشاعر[4]

قد انْشوى شِواؤُنا المُـرَعْبَلُ فاقترِبوا إلى الغداءِ فكُلوا

---

[1] سنن النسائي الكبرى 2/ 138، برقم: 2739، والمعجم الكبير للطبراني 19/ 15، برقم: 23، وقال عنه الألباني: (صحيح لغيره) في صحيح الترغيب والترهيب 2511 /، برقم: 1039.

[2] صحيح البخاري، باب الصلاة، 801، 189/4.

[3] رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد محي الدين وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 ،108/1.محمد بن عبد الله بن محمود، الكفاية في النحو، تح: إسحاق جاد الله الجعبري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2005 ص107.

[4] ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، د ت ط، بيروت، ص541. وينظر للمؤلف نفسه: الصاحبي في فقه اللغة، تح: عمر فاروق الطباع، دار مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993، ص226.

تعدية الفعل بنفسه وهو يتعدى بالحرف:

مثال "**تحرى** القاضي الحقيقة" مرفوض الاستعمال عند بعض اللغويين؛ لتعدية الفعل بنفسه وهو يتعدّى بعن، الصواب: تحرّى القاضي عن الحقيقة. بيد أنّ الاستعمال المخطّأ عدّه جمع من الفصيحٌ[1] لورود السماع به قال عليه الصلاة والسّلام: "تحرّوا ليلة القدر في العشر الأواخر"[2].

معاملة المؤنث معاملة المذكّر:

مثال: "**هذا** الضلع **قوي**"، مرفوض عند بعضهم لمعاملة الكلمة معاملة المذكّر، وهي مؤنثة، الصواب: هذه الضلع قويّة، وعُدّ الاستعمال المخطّأ فصيحا لوروده في الحديث الشريف قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنّ المرأة خُلقت من ضلع أعوج، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه، فإذا ذهبت تقيمه كسرته"[3].

تناوب الحروف:

مثال: "ظفر **بعدوّه**" مرفوض عند بعضهم؛ لاستخدام الباء موضع على، الصواب: ظفر على عدوّه، وصحّح أحمد مختار عمر الاستعمال المخطّأ "ظفر بعدوّه" استنادا إلى إجازة اللغويين نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وإجازة تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدّى تعديته، جاء في المصباح: "الفعل إذا تضمّن

---

[1] ينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي، 213/1.

[2] صحيح البخاري، باب ليلة القدر، رقم:1880، 147/7.

[3] الحاكم، المستدرك على الصحيح، رقم:7442، 33/8.

معنى فعل جاز أن يعمل عمله"[1]. وفي تصحيح المثال المرفوض استند **أحمد مختار** أيضا إلى قول النبي صلى الله عليه وسلّم: "فاظفر بذات الدّين"[2].

عدم ورود المعنى في المعجم:

مثال: "حضرت **السيدة** ليلى"، مرفوض الاستعمال عند بعضهم لأن لفظة سيدة بهذا المعنى لم ترد في المعاجم، وصحح بعضهم الاستعمال[3] استنادا إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلّم: "كل بني آدم سيد، فالرجل سيد أهل بيته، والمرأة سيدة أهل بيتها"[4].

تعدية الفعل:

مثال: "شكا **له** سوء حاله"، مرفوض عند بعضهم؛ لأنّ الفعل شكا لا يتعدّى باللام، الصواب: شكا إليه سوء حاله، وصحّح جمع من أهل اللغة الاستعمال المخطّأ استنادا إلى تعدية شكا إلى المفعول الثاني بـ "إلى"، في الحديث: "شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم حرّ الرمضاء في جباهنا فلم يشكنا"[5].

العطف على الضمير المرفوع دون فاصل:

مثال: "شكره لِمَا **لقيه وأعضاءُ** الوفد المرافق من حفاوة، مرفوض عند بعضهم؛ للعطف على الضمير المرفوع من دون فاصل، الصواب: شكره لما لقيه

---

[1] أحمد بن محمد بن علي الفيومي، قاموس اللغة–المصباح المنير، 505/4.

[2] متفق عليه. صحيح البخاري، الأكفاء في الدين، رقم: 4700، 33/16.

[3] ينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي، 458/1.

[4] الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: 2042، 40/5.

[5] صحيح مسلم، باب استحباب تقديم الظهر، رقم: 981، ص311. ينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي، 473/1.

هو وأعضاء...القاعدة: إذا كان المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا أو مستترا، فالفصيح عند العطف عليه أن يفصل بينه وبين المعطوف بالتوكيد أو بغيره أحيانا. وأجاز بعض النحويين[1] العطف عليه بغير فاصل لوروده في قوله صلى الله عليه وسلّم: "كنتُ وأبو بكر...انطلقتُ وأبو بكر..."[2].

استعمال جواب أما دون اقتران بالفاء:

مثال: "أما بعد **يسعدني** أن أفعل كذا"، مرفوض الاستعمال عند بعضهم؛ لعدم اقتران جواب أما بالفاء، الصواب: أما بعد فيسعدني...الأفصح اقتران جواب أما الشرطية بالفاء ولكن يجوز إسقاطها، وقد ورد ذلك في الحديث النبوي، قال صلى الله عليه وسلّم: "أما بعد ما بال رجال"[3].

اقتران خبر كاد بـ أن:

مثال: "كادت السماء أن تمطر" مرفوضة عند بعضهم لكون خبر كاد يقل اقترانه بأن، الصواب: كادت السماء تمطر. وعلى الرغم من مجيء كاد من دون أن في جميع الآيات القرآنية التي وردت فيها كاد فإن جمعا من أهل اللغة[4] صحح الاستعمال المرفوض اعتماد على بعض النصوص الفصيحة، كقوله صلى الله عليه وسلّم: "حتى كادت الشمس أن تغرب"[5].

---

[1] ينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي، 642/1.

[2] صحيح البخاري، كتاب المناقب، رقم الحديث: 3424 من حديث ابن عباس.

[3] صحيح البخاري، كتاب البيوع، رقم: 2168، ص347.

[4] ينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي، 880/2.

[5] صحيح البخاري، كتاب المغازي، رقم: 4112، ص697.

التعجّب ممّا الوصف منه على وزن أفعل فعلاء:

مثال: ما أبله فلان– ما أبيض هذا الثوب، الاستعمالان مرفوضان عند بعضهم لمجيء التعجّب من الفعل الذي يأتي الوصف منه على أفعل فعلاء، الصواب: ما أشدّ بلاهة فلان– ما أشد بياض هذا الثوب. اشترط جمهور النحويين عند صياغة التعجب أو التفضيل من فعل ما ألا تكون الصفة المشبهة من هذا الفعل على وزن "أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء "، كالألوان والعيوب. وأجاز بعض اللغويين ذلك لوروده في السماع، كقوله صلى الله عليه وسلّم في وصف الحوض: "ماؤه أبيض من اللبن"[1].

حذف واو العطف:

مثال: قطار وهران–الجزائر، مرفوض عند بعضهم لحذف حرف العطف، وجائز عند بعضهم. وقد خرّجت من هذا الباب نصوص من القراءات القرآنية، ونصوص حديثية كقوله صلى الله عليه وسلّم: "تصدّق رجل من دينارِه، من درهمه، من صاع بُرّه، من صاع تمره"[2]. وعليه أجاز معظم النحويين حذف حرف العطف دون المعطوف، ولا يكون هذا إلا في "الواو" و"الفاء" و"أو" لورود الشواهد بذلك.

وقوع الفعل الماضي في خبر لعل:

مثال: لعله تفوّق" مرفوض عند بعضهم لوقوع الفعل الماضي في خبر لعل، وهو ما يناقض معناها، الصواب: لعله يتفوّق. تفيد لعلّ توقّع حدوث المرجو، والتوقّع لا يكون إلا لما هو آت. ومع ذلك صُحّح الاستعمال المخطّأ استنادا إلى

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب الحوض، رقم: 6208.

[2] صحيح مسلم، باب الحث على الصدقة، رقم: 1691.

قول النبي صلى الله عليه وسلّم لماعز: "لعلك قبّلت أو غمزت أو نظرت"[1]، واستنادا إلى قوله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم: "لعل الله اطلع على أهل بدر"[2].

تسهيل الهمزة في مثل "آيل للسقوط":

تعبير "**آيل للسقوط**" يشيع في اللغة المعاصرة، وفيه تسهّل الهمزة في كلمة "آيل" فتقلب ياء، وهي اسم فاعل من فعل "آل" الأجوف. ومعروف أنّ قاعدة اشتقاق اسم الفاعل من هذا الفعل أن تقلب عينه همزة، مثل: قائل- بائع، فكان القياس يقتضي أن يقال في التعبير السالف: "هذا المنزل آيل للسقوط". وذهب **شوقي ضيف** و**أحمد مختار** إلى أنّ كلمة "آيل" بالتسهيل صحيحة لغويا، واستدل بمجموعة من الأدلة يعنينا منها في هذا السياق قوله صلى الله عليه وسلّم: "آيبون تائبون عابدون"[3].

الفصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله:

مثال: فهل أنت جامع لي إخوتي، رفض بعضهم الاستعمال للفصل بين اسم الفاعل "جامع" ومفعوله "إخوتي" بالجار والمجرور "لي"، وصحّح **شوقي ضيف** الاستعمال[4] استنادا إلى ما صحّ من كلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "فهل

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الحدود، رقم: 6824.

[2] صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، رقم: 6259.

[3] صحيح البخاري، باب الحج، رقم: 1670.

[4] ينظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص119.

أنتم تاركو لي صاحبي"[1] ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل: تاركو ومفعوله المضاف إليه: صاحبي.

ونخلص في خاتمة القول إلى:

إنّ الاستناد إلى الحديث النبوي في إثبات سلامة تعبير ما مطلب ضروري بل واجب، على اللغويين أن يعنوا به وأن يجنحوا إليه وألا يدخروا جهدا في توطينه. كما أنّ على المصحّح والمدقّق اللغوي ألا يتعجّل في تخطئة استعمال ما بحجة عدم السماع أو مخالفة القاعدة؛ لأن الواقع أثبت أنّ كثيرا مما يُخَطَّأ له وجه في العربية. على فرضية أن الحديث رُوي بالمعنى، فإن الراوي مما يُطمأنّ له ويُحتج بكلامه؛ لأنه عاش في عصر الاحتجاج.

أنّ الاحتجاج بالحديث النبوي ثبت عند جمع من النحاة.

[1] صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، رقم: 3461.

قائمة المصادر و المراجع:

- أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، ط1، 2008، القاهرة.

- الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تح: محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، د ت ط .

- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب، تح: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي 1956.

- تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط2000، مصر.

- الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط5،1985، القاهرة .

- رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد محي الدين وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 .

- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية ،مكتبة الخانجي ،ط6 القاهرة .

- السيوطي، الاقتراح، تح: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، ط3، 2007، القاهرة.

- أبو الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تح: علي حسن البواب، دار العلوم 1403هـ-1983م الرياض.

– عبد الفتاح سليم، موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، مكتبة الآداب، ط2، سنة 2006، القاهرة. ص543.

– ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، د ت ط، بيروت، ص541. وينظر للمؤلف نفسه:الصاحبي في فقه اللغة، تح: عمر فاروق الطباع، دار مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993.

– فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مطبعة جامعة حلب، 1978، سورية.

– الفيومي، المصباح المنير، طبعة نوبليس، القاهرة.

– كتب السنن (البخاري، مسلم، الترمذي...).

– ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: محمد فؤاد عبد الباقي عالم الكتب، ط3، 1403هـ–1983م.

– مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما – مجموعة القرارات العلمية– الدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين مطبعة الكيلاني، 1971.

– محمد بن عبد الله بن محمود، الكفاية في النحو، تح: إسحاق جاد الله الجعبري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2005.

– محمد الخضر حسين، الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية، طبعة الأميرية ببولاق، شعبان 1355هـ–أكتوبر 1936م، القاهرة.

– مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط6، 2001.

- المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4 1425هـ- 2004، مصر.

- مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني، الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية تحـ: رياض بن حسن الخوّام، عالم الكتب، ط1، 1998، بيروت .